Governance in the Qur'an and Sunnah

EISSN: 2981-1783

Identifying the Model of Co-Governance in the Context of the Islamic Governance System

Morteza Soltani[1]

Received: 2024/10/16 ● **Revised:** 2024/11/02 ● **Accepted:** 2024/11/25 ● **Published online:** 2024/12/10

Abstract

The increasing challenges of governance at local, national, and international levels have highlighted the importance of collaboration, the utilization of all available intellectual and scientific capacities, and collective responsibility more than ever before. Co-governance, or shared governance, facilitates the integration of diverse perspectives and knowledge by distributing power, authority, and responsibility among governments, local communities, non-governmental organizations, the private sector, and the public. This approach helps develop more adaptive and comprehensive solutions to governance challenges. This study aims to explore the relationship between co-governance and Islamic governance and to identify a co-governance model within the framework of the Islamic governance system. The research employs qualitative content analysis and the Soft Systems Methodology. Findings indicate that: (1) Co-governance and Islamic governance share both similarities and distinctions; (2) The role of various stakeholders in Islamic governance can be analyzed across different levels, roles, and domains; (3) The core characteristics of co-governance—namely, its networked, multi-level, and polycentric nature—are meaningfully and dynamically interconnected with the key components of stakeholder participation in Islamic governance. These components include divine sovereignty, public oversight, the electoral system, councils (shūrā), enjoining good and forbidding evil, allegiance (bayʿa), separation of powers, participation in legislation, and the role of civil and professional institutions. This interconnection is represented within a conceptual model.

Keywords: Co-governance, shared governance, participatory governance, Islamic governance.

1. Associate Professor, Faculty of Management and Accounting, University of Tehran, Tehran, Iran. mortezasoltanee@ut.ac.ir

* Soltani, M. (2024). Identifying the Model of Co-Governance in the Context of the Islamic Governance System. *Journal of Governance in the Qur'an and Sunnah*, 2(5), pp. 83-108. https://doi.org/10.22081/JGQ.2025.77431

©The author(s) **Type of article:** Research Article **Publisher:** Islamic Sciences and Culture Academy

الحوكمة في القرآن والسنة

EISSN: ۲۹۸۱-۱۷۸۳

النمذجة المشتركة في سياق نظام الحوكمة الإسلامية

مرتضى سلطانی[۱]

تاريخ الإستلام: ۲۰۲۴/۱۰/۱۶ ● **تاريخ التعديل:** ۲۰۲۴/۱۱/۰۲ ● **تاريخ القبول:** ۲۰۲۴/۱۱/۲۵ ● **تاريخ الإصدار:** ۲۰۲۴/۱۲/۱۰

الملخص

إن التحديات المتزايدة للحكم على المستويات المحلية والوطنية والدولية، قد أظهرت بشكل أوضح أهمية التعاون واستخدام جميع الطاقات العلمية والفكرية المتاحة وتحمل المسؤولية الجماعية. إن الحكم المشترك أو الحكم التعاوني من خلال تقاسم السلطة والصلاحيات والمسؤوليات بين الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشعب، قد مكّن من دمج وجهات النظر والمعارف المتنوعة وساعد في خلق حلول أكثر توافقاً وشمولية لهذه التحديات. يهدف هذا البحث إلى فهم العلاقة بين الحكم المشترك والحكم الإسلامي ووضع نماذج للحكم المشترك في سياق نظام الحكم الإسلامي. المنهجية المستخدمة في هذا البحث هي تحليل المحتوى النوعي ومنهجية الأنظمة الناعمة. نتائج البحث تظهر: أن الحوكمة المشتركة والحوكمة الإسلامية تتقاطعان في بعض الجوانب ولديهما تمايزات. كما يمكن تفسير أدوار أصحاب المصلحة المختلفين في الحوكمة الإسلامية على مستويات وأدوار ومجالات مختلفة. والخصائص الأساسية للحوكمة المشتركة (التواصل الشبكي، تعددية المستويات، تعددية المراكز) والعناصر الرئيسية لدور أصحاب المصلحة في الحوكمة الإسلامية (بما في ذلك حاكمية الله، الرقابة العامة، نظام الانتخابات، الشورى، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، البيعة، فصل السلطات، المشاركة في التشريع ودور المؤسسات المدنية والمهنية) تربطها علاقة ذات دلالة وديناميكية ضمن نموذج مفاهيمي.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة المشتركة، الحوكمة التعاونية، الحوكمة التشاركية، الحوكمة الإسلامية.

۱. أستاذ مشارك، كلية الإدارة والمحاسبة، جامعة طهران. طهران، ايران. mortezasoltanee@ut.ac.ir

* سلطاني، مرتضى. (۲۰۲۴). النمذجة المشتركة في سياق نظام الحوكمة الإسلامية. *الحوكمة في القرآن والسنة*، ۲(۴)، صص۸۳-۱۰۸. https://doi.org/10.22081/JGQ.2025.77431

© المؤلفون **نوع المقالة:** مقالة بحثية **الناشر:** المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

http://jgq.isca.ac.ir

المقدمة

إن تعقيد التحديات العالمية المتزايدة، مثل تغييرات المناخ، فقدان التنوع البيولوجي والأوبئة العالمية، قد أبرز الحاجة إلى التعاون متعدد الأطراف. إن إدارة ظواهر معقدة وديناميكية كهذه تتطلب استخدام جميع الطاقات الفكرية والمعرفية المتاحة وتحمل المسؤولية من الجميع. تطورت الحوكمة المشتركة[1] أو الحوكمة التعاونية كإطار أساسي لمعالجة هذه التحديات من خلال جمع الحكومات، المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. هذا النهج يتيح دمج وجهات النظر وأنظمة المعرفة المتنوعة ويخلق حلولاً تكيفية وشاملة (ستوركاك و أوزبورن، ٢٠٢٠؛ جونز، ٢٠٢٣؛ أوستروم، ٢٠١٧).

تشير الحوكمة المشتركة إلى نموذج حوكمة يتقاسم فيه عدة أصحاب مصلحة، بما في ذلك الحكومات، المجتمع المدني، الجماعات المحلية، المؤسسات الخاصة والمجتمعات المحلية، السلطة والمسؤولية والصلاحيات في صنع القرار. يستخدم هذا النهج لإدارة الموارد العامة بشكل جماعي، حل المشكلات الاجتماعية المعقدة وإنشاء سياسات شاملة. تركز الحوكمة المشتركة على التعاون، الشمولية، الشفافية والمساءلة، وتضمن دمج وجهات النظر المتنوعة في عمليات الحوكمة (إيمرسون، ٢٠١٥؛ رويسلاند، ٢٠١٠؛ باكيت و ويلسون، ٢٠١١).

تُتيح هياكل الحوكمة المشتركة فُرَصاً أكبر للمواطنين للمشاركة في عمليات الحوكمة، وتتجاوز الديمقراطية التمثيلية التقليدية لتتحرك نحو أشكال أكثر مباشرة وتشاركية من الحوكمة. يُتاح للمواطنين، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة، فرصٌ للمشاركة المباشرة في وضع السياسات، حيث يساهمون بمعارفهم وخبراتهم في عمليات اتخاذ القرار. وبهذا، تكون القرارات أكثر تعبيراً عن طيف واسع من المصالح.

في الحوكمة المشتركة، يتم تقسيم السلطات بين مختلف أصحاب المصلحة، مما يضمن ألا يهيمن طرف واحد على عملية اتخاذ القرار. وتُنشئ هياكل الحوكمة المشتركة عملياتٍ أكثر شفافية ومساءلة، وهي ضرورية لنجاح الديمقراطية (آكرمان، ٢٠١٣؛ مانفريدي و مافي، ٢٠٠٨). تُسهم الحوكمة المشتركة في بناء الثقة بين المواطنين والحكومات من خلال جعل العمليات الحوكمية أكثر شفافية وتشاركية. وعندما يرى الناس أن أصواتهم مسموعة وأن لديهم دوراً مهماً في تشكيل السياسات، تزداد الثقة بالمؤسسات العامة. وهذه الشرعية تعتبر عنصراً حيوياً للحكم الديمقراطي، حيث تُعزز العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومة (إيمرسون و آخرون، ٢٠١٢؛ تالبين، ٢٠١٢؛ وامبلر، ٢٠١٠).

1. Co-governance

من ناحية أخرى، تُطَبَّق في الدول الإسلامية، وبدرجات متفاوتة، نماذج من الحوكمة الإسلامية. في هذه النماذج، تُحدد المبادئ والقيم والرؤية الكونية المستمدة من تعاليم الإسلام إطار السياسات والقرارات الكبرى. موضوع هذا البحث هو دراسة العلاقة ومدى التقارب بين النماذج الحديثة للحوكمة التي تعتمد على المشاركة الفعالة للمجتمع، وتحديداً الحوكمة المشتركة، وبين نموذج الحوكمة الإسلامية الذي ينظر إليه المفكرون المسلمون الشيعة.

وبناءً عليه، فإن أسئلة البحث هي كالتالي:

- ما العلاقة بين الحوكمة المشتركة والحوكمة الإسلامية؟
- كيف يبدو نموذج الحوكمة المشتركة في سياق نظام الحوكمة الإسلامية؟

الأدبيات النظرية

ـ الحوكمة المشتركة:

شهد مفهوم الحوكمة تطوراً ملحوظاً على مر الزمن، حيث تجاوزت أبعاده المفاهيم التقليدية التي تركز على الدولة إلى نطاق أوسع يشمل مجموعة متنوعة من عمليات صنع القرار، بما في ذلك مشاركة الجهات غير الحكومية. وتشير الحوكمة المشتركة إلى نموذج يتم فيه تقاسم السلطة والمسؤولية في اتخاذ القرار بين جهات مختلفة، غالباً ما تشمل الحكومات، والمجموعات المحلية، والمنظمات الأهلية، أو أصحاب المصلحة الآخرين. يستند هذا النموذج إلى مبادئ الشراكة والاحترام المتبادل، مما يضمن تمثيل جميع الأصوات في عملية الحوكمة.

تهدف الحوكمة المشتركة إلى معالجة عدم توازن القوة عبر منح دور رسمي للمجموعات التي تم تهميشها تاريخياً، بحيث تسهم في صياغة السياسات والقرارات التي تؤثر عليها. يسعى هذا النموذج إلى إنشاء نظام أكثر شمولاً وإنصافاً (جونز، ٢٠٢٣؛ مانفريدي و مافي، ٢٠٠٨؛ إيمرسون، ٢٠١٥؛ جاسانوف، ٢٠٠٥).

نشأت الحوكمة المشتركة من الحركات الأوسع التي دعت إلى اللامركزية والحكم التشاركي، والتي برزت في منتصف القرن العشرين. كانت اللامركزية تهدف إلى نقل سلطات اتخاذ القرار من الحكومات المركزية إلى المستويات الإقليمية والمحلية، مما يتيح إدارة أكثر محلية وتخصصية. وقد أسست هذه الفكرة، التي تُشجع على إشراك العديد من الجهات الفاعلة على مختلف المستويات بدلاً من تركيزها حصراً بيد الدولة، الأساس لنموذج الحوكمة المشتركة.

في أواخر القرن العشرين، أصبحت الحوكمة التشاركية نهجاً بارزاً في الإدارة العامة وصنع السياسات. وقد جاء ذلك نتيجة لفهم أن القضايا الاجتماعية المعقدة - مثل تغيّر المناخ، والتطوير

الحضري، والتفاوت الاجتماعي – تتطلب مشاركة العديد من أصحاب المصلحة. أدت القيود التي واجهتها النهج التي تعتمد فقط على الدولة أو السوق إلى دمج جهات متعددة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، في عمليات الحوكمة. ومع التركيز على الشمولية وصنع القرار المشترك والمساءلة، هيأت الحوكمة التشاركية الأساس لنماذج الحوكمة المشتركة.

من جهة أخرى، كان الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين عاملاً مهماً أثّر بشكل كبير على تطوير نماذج الحوكمة المشتركة. بدأت العديد من الدول في الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها، مما أدى إلى إبرام اتفاقيات رسمية مكّنت المجتمعات الأصلية من الحصول على سلطات الحوكمة المتعلقة بالأراضي والموارد والتراث الثقافي المشترك. غالباً ما تضمنت هذه الاتفاقيات هياكل حوكمة مشتركة، مما أتاح للمجتمعات الأصلية المشاركة على قدم المساواة مع الحكومات في عمليات اتخاذ القرار (ستروكوخ و أوزبورن، ۲۰۲۰؛ بوبسكو، ۲۰۱۳؛ كورنوال و شانكلاند، ۲۰۰۸؛ غريندل، ۲۰۰۹).

في الواقع، تطور مفهوم الحوكمة المشتركة مع مرور الزمن، ولم يكن ذلك نتيجة لجهود فرد أو تيار واحد، بل كان وليد إسهامات عدة باحثين. في أواخر القرن العشرين، كان "إلينور أوستروم" إحدى الشخصيات الرائدة في تطوير مفهوم الإدارة المشتركة، حيث عملت بشكل مكثف على الحوكمة متعددة المراكز وإدارة الموارد المشتركة. كان عملها الأساسي حول حوكمة الموارد الجماعية عاملاً أساسياً في تمهيد الطريق لنماذج الحوكمة التشاركية، بما في ذلك الحوكمة المشتركة.

طرحت أوستروم أفكارها بشكل خاص في كتابها الصادر عام ۱۹۹۰ بعنوان "حُكم الإنسان: تطور المؤسسات للعمل الجماعي[1]". يُعد هذا الكتاب واحداً من أولى النصوص وأكثرها تأثيراً التي أرست المبادئ التي ساهمت لاحقاً في تشكيل مفهوم الحوكمة المشتركة. في مرحلته التطورية الحالية، يتضمن إطار الحوكمة المشتركة العناصر التالية:

صنع القرار المشترك: يتعاون أصحاب المصلحة مع بعضهم البعض لاتخاذ قرارات من خلال التفاوض والتوافق، مما يضمن أن السياسات تعكس المصالح ووجهات النظر المختلفة. تعزز هذه المقاربة التشاركية شرعية وفعالية نتائج الحوكمة. (آكرمان، ۲۰۰۴؛ ۲۰۱۳؛ أغراوال، ۲۰۲۰؛ أنسل و جاش، ۲۰۰۸).

المساءلة المتبادلة: في إطار الحوكمة المشتركة، يكون كل طرف مسؤولاً ليس فقط أمام مجتمعه الخاص، بل أيضاً أمام شركائه. تضمن هذه المساءلة المتبادلة أن جميع الأطراف تعمل لتحقيق

1. Governing the commons: The evolution of institutions for collective action

الأهداف المشتركة، وتؤدي إلى وجود شفافية في عمليات اتخاذ القرار. كما توفر إطاراً لتقييم مدى نجاح نتائج الحوكمة، مع ضمان أن جميع المشاركين يقومون بواجباتهم على أكمل وجه. (ستروكوخ و أوزبورن، ٢٠٢٠؛ أوليري و ويج، ٢٠١٢؛ فانج، ٢٠٠٩).

الاعتراف بالمعرفة التقليدية والمحلية: تتضمن الحوكمة المشتركة غالباً المجتمعات الأصلية أو المحلية، حيث يتم الاعتراف بأنظمتها المعرفية التقليدية كمعرفة ذات قيمة وأهمية بجانب الخبرة العلمية أو الحكومية. (رويسلاند، ٢٠١٠؛ بيركس، ٢٠١٧؛ ممن و كيرك، ٢٠١٢).

تقسيم السلطة وتوزيع الاختصاصات: تُوزّع الحوكمة المشتركة سلطة اتخاذ القرار بين مختلف الأطراف المعنية، مما يضمن عدم امتلاك أي جهة فاعلة السيطرة الأحادية. يُساهم هذا التقسيم للسلطة في تعزيز العمليات الديمقراطية والشاملة لاتخاذ القرار. غالباً ما يتم تقنين أطر الحوكمة المشتركة من خلال اتفاقيات قانونية أو معاهدات رسمية، والتي تُوفّر تعليمات واضحة لتوزيع السلطة. تعترف هذه الاتفاقيات بسيادة أو اختصاص المجموعات المختلفة، لا سيما المجتمعات الأصلية، في إدارة الأراضي أو الموارد أو القضايا المحددة. تعمل هذه الأطر القانونية على حماية حقوق هذه المجموعات وضمان أن دورها في الحوكمة ملزم قانونياً ومحترم (باكيت و ويلسون، ٢٠١١؛ بيركس، ٢٠٠٩؛ أغراوال، ١٩٩٩؛ ساسكيند و كروكشانك، ١٩٨٧).

المؤسسات التعاونية: يعتمد نجاح الحوكمة المشتركة على إنشاء مؤسسات تسهّل التعاون بين مختلف الأطراف المعنية. توفّر هذه المؤسسات منصة للحوار المنتظم، وتبادل المعلومات، وحل النزاعات. كما تضمن استدامة عمليات الحوكمة المشتركة على المدى الطويل من خلال تعزيز الثقة والتعاون بين الأطراف لضمان استمرارها (هيلي، ٢٠٢٠؛ أوستروم، ١٩٩٠).

الشفافية: تضمن آليات المساءلة أن يكون جميع الجهات الفاعلة في الحوكمة المشتركة مسؤولين عن أفعالهم، وأن تُتخذ القرارات بشفافية تامة. تعزز هذه الشفافية الثقة والمصداقية بين الأطراف المعنية (فانغ، ٢٠١٥).

هياكل الحوكمة القابلة للتكيف والمرنة: تم تصميم أنظمة الحوكمة المشتركة بحيث تكون مرنة وقابلة للتكيّف، مما يتيح لهياكل الحوكمة التطور استجابةً للظروف المتغيرة أو التحديات الجديدة. يُعدّ هذا التكيّف مفتاحاً للتعامل مع القضايا الديناميكية والمعقدة مثل الإدارة البيئية (تالبين، ٢٠١٢؛ أوستروم، ١٩٩٠).

التعلم المشترك[1]**:** تدمج الحوكمة المشتركة أشكالاً متعددة من المعرفة، بما في ذلك المعرفة

1. Co-Learning

العلمية والمحلية والتقليدية. يؤدي التعلم المشترك بين الأطراف المعنية إلى حلول حوكمة أكثر ابتكاراً وفعالية، تستند إلى نظم معرفية متنوّعة (تسوجيناكا و آخرون، ٢٠١٣؛ بابيسكو، ٢٠١٣؛ أرمتيج وآخرون، ٢٠١٠).

الخصائص الرئيسية للحوكمة المشتركة: الحوكمة المشتركة هي حوكمة شبكية[1]، متعددة المستويات[2]، ومتعددة المراكز[3]. تُعدّ هذه المفاهيم الثلاثة عناصر جوهرية ضمن إطار الحوكمة المشتركة. وهي تُظهر تعقيد الحوكمة من خلال إشراك عدة جهات حاكمة تعمل على مستويات مختلفة، ولكل منها سلطتها الخاصة في اتخاذ القرار.

تزداد استخدام هذه المفاهيم في السياقات التي تتطلب فيها إدارة الأنظمة المعقدة والمتداخلة، مثل الموارد البيئية، التنمية الحضرية، أو الخدمات الاجتماعية، هياكل حوكمة تشاركية ولا مركزية.

ـ الحوكمة الشبكية:

الحوكمة الشبكية هي شكل من أشكال الحوكمة يركز على التعاون والتنسيق بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، مؤسسات القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق أهداف مشتركة. على عكس نماذج الحوكمة الهرمية التقليدية التي يتم فيها اتخاذ القرارات من قبل سلطة مركزية واحدة، تقوم الحوكمة الشبكية بتوزيع السلطة والمسؤوليات بين شبكات مترابطة من الأطراف المعنية. يؤدي هذا النهج إلى مرونة أكبر، وقدرة أعلى على التكيّف، وتحسين قدرات حل المشكلات في البيئات المعقدة والديناميكية. عناصر مميزة للحوكمة الشبكية تشمل التفاعلات الأفقية، التبعية المتبادلة والعلاقات متعددة المستويات. التفاعلات الأفقية: يتفاعل الفاعلون في الشبكة على أساس المساواة، حيث يلعب التعاون والتفاوض دوراً مهماً في اتخاذ القرارات.

– التبعية المتبادلة: تعتمد الجهات الفاعلة في الشبكة على موارد ومعارف وقدرات بعضها البعض لتحقيق الأهداف المشتركة.

ـ العلاقات متعددة المستويات: تعمل الحوكمة الشبكية على مستويات مختلفة (محلية، وطنية، عالمية)، مما يتطلب التنسيق بين الفاعلين عبر مقاييس ومستويات متعددة (بروان و كينيس، ٢٠٠٨؛ سورنسن و تورفينغ، ٢٠٠٥؛ رودس، ١٩٩٦).

ـ الحوكمة متعددة المستويات: تشير الحوكمة متعددة المستويات إلى التفاعل والتنسيق بين

1. Network
2. Multi-level
3. Polycentric

مستويات الحكم المختلفة (المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية) فـي عمليـة صـنع السياسـات. هـذا النهج ذو أهمية كبيرة في الحوكمة المشتركة، حيث يسمح باتخـاذ القـرارات علـى المسـتوى الأنسـب، وغالباً ما يجمع بين الأساليب التنازلية (من الأعلى إلى الأسفل) والتصاعدية (من الأسفل إلـى الأعلـى) لتحقيق نتائج أكثر فعالية وشمولية.

يُعد الاتحاد الأوروبي مثالاً عملياً للحوكمة متعددة المستويات، حيث تُوزّع سلطات اتخـاذ القـرار بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الحكومات الوطنية، والهيئات الإقليميـة، خاصـة فـي مجـالات مثـل السياسات البيئية والتغير المناخي (هوغ و ماركس، ٢٠٠١؛ ماركس و هوغ، ٢٠٠٤).

التنسيق بين الجهات الفاعلة على مختلف المستويات والأبعاد: يشمل التنسيق التعاون بين الجهات الفاعلة على مقاييس ومستويات مختلفة من أجل تعزيز تكامل الجهـود وتحقيـق الأهـداف المشـتركة (بروان و كينيس، ٢٠٠٨؛ سورنسن و تورفينغ، ٢٠٠٥؛ رودس، ١٩٩٦).

الحوكمة متعددة المسـتويات: تشـير الحوكمـة متعـددة المسـتويات إلـى التفاعـل والتنسـيق بـين مستويات الحكم المختلفة (المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية) في عمليـة صـنع السياسـات. يُعتبـر هذا النهج أساسياً في إطار الحوكمة المشتركة، حيث يسمح باتخاذ القرارات علـى المسـتوى الأنسـب، وغالباً ما يدمج بين الأساليب التصاعدية (من الأسفل إلى الأعلى) والأساليب التنازلية (من الأعلى إلـى الأسفل) لتحقيق نتائج أكثر فعالية وشمولية.

تُعدّ الاتحاد الأوروبي مثالاً عملياً على الحوكمة متعددة المسـتويات، حيـث يـتم توزيـع سـلطات اتخاذ القرارات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الحكومات الوطنية، والهيئـات الإقليميـة، خاصـة فـي مجالات مثل السياسات البيئية والتغير المناخي (هوغ و ماركس، ٢٠٠١؛ ماركس و هوغ، ٢٠٠٤).

الحوكمة متعددة المراكز: تصف الحوكمة متعددة المراكز نظامـاً تعمـل فيـه العديـد مـن الهيئـات الحاكمة بشكل مستقل ولكن بطريقة منسّقة. تتمتع كل هيئة حاكمة بسلطاتها الخاصـة ولكنهـا تتعـاون مع غيرها لإدارة الموارد المشتركة أو معالجة القضايا المشتركة. يتميز النظام متعدد المراكز بوجود مراكـز متعددة لصنع القرار، غالباً ما تتداخل ولكنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية.

تلعب الحوكمة متعددة المراكز دوراً بارزاً في الحوكمة المشتركة، حيث تتيح مرونـة أكبـر، وتُشـجع على الابتكار، وتُعزز الاستجابة على مختلف المستويات. كما أنها تدعم التكيّف مع الظروف المحليـة (جوردان و آخرون، ٢٠١٨؛ أوستروم، ٢٠١٧).

تكمل الحوكمة الشبكية، متعددة المستويات ومتعددة المراكز بعضـها الـبعض مـن خـلال إنشـاء نظام حوكمة أكثر ديناميكية ومرونة. الحوكمة متعددة المستويات توفّر التكامل العمودي اللازم لتنسـيق السياسات عبر مختلف مستويات الحكم، بينما تمكّن الحوكمة متعددة المراكز من التعاون الأفقي بـين

عدة وحدات حاكمة على نفس المستوى. فـي النهايـة، تسـاهم الحوكمـة الشـبكية فـي بنـاء علاقـات متكاملة بين السياسات والجهات الفاعلة. يؤدي هذا التكامل إلى إنشاء أطر حوكمـة مرنـة وقويـة، ممـا يجعلها أكثر كفاءة فـي التعامـل مـع القضـايا المعقـدة والمترابطـة مثـل تغيّـر المنـاخ، حمايـة التنـوع البيولوجي، والتخطيط الحضري.

أصبحت الحوكمة الشبكية، متعددة المستويات، ومتعـددة المراكـز ممكنـة فـي عصـر التحـولات الرقمية. تـوفّر المنصـات الرقميـة اليـوم فرصـاً للمشـاركة والتعـاون المباشـر للمـواطنين فـي عمليـات الحوكمة. تستخدم الحكومات بشـكل متزايـد التكنولوجيـا (وغالبـاً منصـات التعـاون عبـر الإنترنـت) لتمكين المواطنين من المشاركة في عمليـة اتخـاذ القـرار. تُسـهم هـذه التحـولات الرقميـة فـي تعزيـز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، مما يعـزز الإمكانـات الديمقراطيـة للحوكمـة المشـتركة (بيكسـوتو و سيفري، ٢٠١٧).

الحوكمة المشتركة والحوكمـة التشـاركية[1]: مفهـوم الحوكمـة التشـاركية والحوكمـة المشـتركة رغـم تشابههما ليسا متماثلين تماماً. في الواقع، في الحوكمـة المشـتركة، يلعـب الأطـراف المعنيـة دوراً أكثـر جدية وذات مغزى في عملية الحوكمة. في حـين أن كـلا المفهـومين يؤكـدان علـى التعـاون ومشـاركة الأطراف المعنية، فإن الحوكمة المشتركة تتضمن شكلاً أعمق وأكثـر مؤسسـية لتقسـيم السـلطة، حيـث غالباً ما يشارك الفاعلون غير الحكوميين جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية مباشرة فـي عمليـات صنع القرار.

أهم الفروقات بين المفهومين هي:

عمق مشاركة الأطراف المعنية: في الحوكمة المشتركة، لا تُستشار الأطراف المعنيـة فقـط أو تُشـرك للتغذية الراجعة، بل تتسلم سلطات ومسؤوليات اتخاذ القـرار. فـي المقابـل، تُركّـز الحوكمـة التشـاركية غالباً على المشاورة، حيث قد يكون للأطراف المعنية صـوت، لكـن لـيس لـديهم دائمـاً سـلطة اتخـاذ القـرارات الملزمـة (سـتروكوخ و أوزبـورن، ٢٠٢٠؛ رويسـلاند، ٢٠١٠؛ باكيـت و ويلسـون، ٢٠١١؛ تسوجيناكا و آخرون، ٢٠١٣؛ مانفريدي و مافي، ٢٠٠٨؛ إريكسون، ٢٠١٢؛ نيومان، ٢٠٠٥).

التأسيس المؤسسي وتقاسم السـلطة: تتميـز الحوكمـة المشـتركة بهياكـل حوكمـة تشـاركية تـدمج المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى كشـركاء متسـاوين، فـي حـين أن الحوكمـة التشـاركية قـد تستمر في العمل ضمن أطر تركز على الحكومة حيث تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية في الغالـب مستشارين فقط.

1. Participatory governance

تشير الحوكمة المشتركة إلى هيكل حوكمة يتم فيه إشراك أطراف متعددة – الحكومة، المجتمع المدني، المؤسسات الخاصة، والمجتمعات المحلية – ليس فقط في المشاركة ولكن أيضاً في تحمل المسؤوليات الرسمية وامتلاك سلطة صنع القرار.

في المقابل، تسمح الحوكمة التشاركية في كثير من الأحيان بتقديم مدخلات واسعة النطاق دون منح أصحاب المصلحة السلطة الحقيقية في اتخاذ القرارات النهائية (إريكسون، ٢٠١٢؛ أكرمان، ٢٠١٣؛ ستروكوخ وأوزبورن، ٢٠٢٠؛ رويسلاند، ٢٠١٠؛ بابيسكو، ٢٠١٣؛ جونز، ٢٠٢٣؛ مانفريدي ومافي، ٢٠٠٨).

النطاق والتحكم: تركز الحوكمة التشاركية غالباً على مجالات محددة من السياسة العامة أو تقديم مدخلات في الأطر الحاكمة القائمة مسبقاً، بينما تشمل الحوكمة المشتركة المسؤولية المشتركة عبر عدة قطاعات أو مجالات، مع قيام الجهات غير الحكومية بأدوار محددة. تؤثر الحوكمة المشتركة على دورة السياسة بأكملها – بدءاً من تحديد الأجندة إلى التنفيذ والرصد (أكرمان، ٢٠١٣؛ ستروكوخ و أوزبورن، ٢٠٢٠؛ تالبين، ٢٠١٢؛ بابيسكو، ٢٠١٣؛ مادج، ٢٠٢٣؛ مانفريدي و مافي، ٢٠٠٨).

المساءلة ودور الحوكمة: في الحوكمة المشتركة، يتم توزيع مسؤولية صنع القرار بشكل أكبر، ويتولى الفاعلون غير الحكوميين أدواراً مرتبطة بالمسؤوليات الرسمية للحوكمة. من ناحية أخرى، تُركّز الحوكمة التشاركية عادةً على إبقاء المسؤولية بشكل أساسي داخل الحكومة، حتى إذا تم التشاور مع المواطنين أو المجتمع المدني (أكرمان، ٢٠١٣؛ جونز، ٢٠٢٣؛ إريكسون، ٢٠١٢؛ مانفريدي و مافي، ٢٠٠٨).

دور أصحاب المصلحة في تنفيذ السياسات: تمنح الحوكمة المشتركة أصحاب المصلحة دوراً في تنفيذ السياسات، وليس فقط في المشاورة أو صياغة السياسات. قد يكون أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية[1] والمجموعات الاجتماعية، مشاركين في مراقبة وتنفيذ السياسات. في المقابل، تركز الحوكمة التشاركية غالباً على المشاورة وجمع المعلومات في مرحلة صنع السياسات، لكنها تترك التنفيذ بشكل عام للجهات الحكومية (ستروكوخ و أوزبورن، ٢٠٢٠؛ إريكسون، ٢٠١٢؛ رويسلاند، ٢٠١٠؛ تسوجيناكا و آخرون، ٢٠١٣؛ بابيسكو، ٢٠١٣؛ مانفريدي و مافي، ٢٠٠٨).

القدرة على التكيف والاستجابة: تتميز الحوكمة المشتركة بمرونة أكبر واستجابة أوسع لاحتياجات المحليين، حيث يشارك أصحاب المصلحة بنشاط في حل المشكلات وتعديل السياسات. يظهر هذا بشكل خاص في مجالات مثل الحوكمة البيئية، حيث تكون الاستجابات التكيفية ضرورية للتغيرات

1. NGO

البيئية. في المقابل، بينما تشجع الحوكمة التشاركية على تقديم المدخلات، فإنها غالباً ما تكون ذات هيكل صارم في كيفية دمج هذه المدخلات، مما يقلل من المرونة (مادج، ۲۰۲۳؛ تسوجيناكا و آخرون، ۲۰۱۳؛ بابيسكو، ۲۰۱۳؛ جونز، ۲۰۲۳؛ مانفريدي و مافي، ۲۰۰۸).

بناء الثقة والتفاعل طويل الأمد: تركّز الحوكمة المشتركة على بناء الثقة بين الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال التعاون المستدام، بينما قد تعتمد الحوكمة التشاركية على استشارات دورية أو مؤقتة. تتطور أطر الحوكمة المشتركة غالباً مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى شراكات طويلة الأمد تكون أساسية لمعالجة المشكلات المعقدة وضمان الحوكمة الفعالة. على العكس، قد تظهر الآليات التشاركية فقط خلال لحظات محددة من اتخاذ القرار (نيومان، ۲۰۰۵؛ ستروكوخ و أوزبورن، ۲۰۲۰؛ رويسلاند، ۲۰۱۰؛ باكيت و ويلسون، ۲۰۱۱؛ تالبين، ۲۰۱۲؛ تسوجيناكا و آخرون، ۲۰۱۳).

الحوكمة المشتركة والحوكمة الرشيدة[1]

تم تأسيس الحوكمة المشتركة في سياق مفهوم الحوكمة الرشيدة. في الواقع، يُدّعى أن الحوكمة المشتركة هي واحدة من المتطلبات التي لا غنى عنها لتحقيق الحوكمة الرشيدة. يشترك كلا المفهومين في التأكيد على عمليات اتخاذ القرار الفعّالة والشاملة والمسؤولة، ولكنهما يعملان في إطارين مختلفين ويركزان على جوانب مختلفة من الحوكمة.

بينما تشير الحوكمة المشتركة بشكل خاص إلى التعاون وصنع القرار المشترك بين مختلف الأطراف المعنية (بما في ذلك الحكومات، المجتمعات المحلية، والمؤسسات الخاصة)، تُعد الحوكمة الرشيدة مفهوماً أوسع نطاقاً يركز على المبادئ والقيم التي تجعل الحوكمة فعّالة وشفافة ومسؤولة.

تمت مقارنة الحوكمة المشتركة والحوكمة الرشيدة في الجدول ۱ (أدينك، ۲۰۱۹؛ باخوي، ۲۰۰۰).

الجدول ۱: مقارنة بين الحوكمة المشتركة والحوكمة الرشيدة

الاختلاف/ التشابه	الحوكمة الرشيدة	الحوكمة المشتركة	الجانب
اختلاف	يتم توجيهها بشكل رئيسي من قبل الحكومة، على الرغم من أن التشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى شائع	اتخاذ القرار بشكل مشترك بين جهات فاعلة متعددة	قوة اتخاذ القرار

1. Good Governance

الاختلاف/ التشابه	الحوكمة الرشيدة	الحوكمة المشتركة	الجانب
تشابه	تعزز الشمولية، ولكن بشكل رئيسي في إطار حكومي	التركيز على مشاركة شاملة لأصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك المجموعات المهمشة	الشمولية
اختلاف	تقع المساءلة بشكل رئيسي في المؤسسات الحكومية	مسؤولية مشتركة بين أصحاب المصلحة المختلفين	المساءلة
اختلاف	بشكل عام أكثر تنظيماً وقائمة على القواعد	هياكل حوكمة قابلة للتكيف ومرنة بناءً على مدخلات أصحاب المصلحة	المرونة
اختلاف	تسعى إلى تحقيق التوازن، ولكن عادةً في إطار هرمي	تسعى إلى تقليل عدم التوازن في القوة من خلال إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة	ديناميكية القوة
تشابه	تعزز الشفافية، عادةً من خلال العمليات الحكومية الرسمية ومبادرات البيانات المفتوحة	تعزز الشفافية من خلال إشراك أصحاب المصلحة المتعددين وتشجيع الحوار المفتوح	الشفافية
اختلاف	تسعى إلى الكفاءة من خلال عمليات حكومية أكثر بساطة	قد تكون أبطأ بسبب الحاجة إلى إجماع بين الجهات الفاعلة المختلفة	الكفاءة
اختلاف	قابلة للتكيف إلى حد ما، ولكن التغييرات عادةً ما تتم من خلال عمليات رسمية وبيروقراطية	قابلة للتكيف بشكل كبير مع الظروف المحلية والتغيرات في الوضع	القدرة على التكيف
تشابه	تعزز الثقة من خلال الشفافية والإجراءات الخاضعة للمساءلة، وإن كانت موجهة في أطر حكومية	تعزز الثقة من خلال التعاون المباشر بين الحكومة والمجتمعات	ثقة أصحاب المصلحة
اختلاف	تستمد الشرعية من الالتزام بالقوانين والحوكمة الفعالة	تستمد الشرعية من مشاركة جهات فاعلة متنوعة واتخاذ القرار المشترك	الشرعية
اختلاف	يتم اتخاذ القرار بشكل رئيسي بناءً على القوانين والمساءلة في الهياكل الحكومية	اتخاذ القرار بناءً على الإجماع، غالبًا يتطلب التفاوض بين أصحاب المصلحة	عملية اتخاذ القرار
اختلاف	التعاون مهم ولكنه ليس بالضرورة المحور الرئيسي	تركيز قوي على التعاون واتخاذ القرار المشترك بين الجهات الفاعلة المختلفة	التركيز على التعاون
اختلاف	تعترف بأهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية ولكنها تركز على الأدوار الحكومية	دور مركزي للجهات الفاعلة غير الحكومية (مثل المنظمات غير الحكومية NGO، المجتمعات المحلية) في الحوكمة	دور الجهات الفاعلة غير الحكومية

الحُكم الإسلامي هو نظام إدارة وقيادة اجتماعية يستند إلى مبادئ وتعاليم الإسلام. يقوم هـذا النـوع من الحُكم على الوحي الإلهي، وسُنَّة النبي محمد(ص)، وتعاليم الأئمة(ع). والهدف الأساسي منه هـو تحقيق السعادة الدنيوية والأخروية للبشر.

في هذا النظام، يتم اعتماد القيم والمبادئ الإسلامية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويُعرَّف الحُكم الإسلامي بأنه أسلوب لممارسة السلطة وتنظيمها، وصنع السياسات وتنفيذها بهدف تحقيق حياة طيبة من خلال المشاركة، والتكامل، والأداء الأمثل لمؤسسات الحُكم الإسلامي (رنگريز، ۱۴۰۲ ش؛ رشيدی‌فرد، ۱۴۰۲ ش؛ كماليان و عبدالحسين‌زاده، ۱۴۰۰ ش).

يهدف الحُكم الإسلامي إلى بناء مجتمع قائم على الأخلاق والعدالة والقيم الإلهية، حيث يتم ضمان التطور الدنيوي والسعادة الأخروية للبشر. في الحُكم الإسلامي، يُعتبر الله تعالى الحاكم والخالق المطلق للكون. ينبغي أن تكون جميع القوانين والقرارات منسجمة مع التعاليم الإلهية. وتُعد شرعية الحُكم مقبولة فقط ضمن إطار أوامر الله سبحانه وتعالى. من أبرز المبادئ الأساسية في الحُكم الإسلامي إقامة العدل. يُعتبر العدل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أهم أهداف هذا النظام. يجب أن يتمتع جميع الأفراد بحقوق متساوية، كما ينبغي اقتلاع الظلم والتمييز بجميع أشكاله من المجتمع. أحد الأسس الرئيسية في الحُكم الإسلامي هو السعي نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع. يُستنكر في هذا النظام الاعتماد على الأجانب، ويتم التركيز على الاتكال على القدرات الذاتية.

كما يولي الإسلام أهمية خاصة للشورى. تُتخذ القرارات الكبرى في الحُكم الإسلامي بناءً على المشورة مع العلماء والخبراء الدينيين والاجتماعيين. ويُعبّر هذا المبدأ عن إشراك الشعب في عمليات صنع القرار، مع التأكيد على المشاركة الجماعية. ومن واجبات الحُكم والأفراد في المجتمع الإسلامي القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يتحمّل المجتمع الإسلامي مسؤولية منع السلوكيات غير السليمة وتشجيع الأفراد على القيام بالأعمال الصالحة. على مستوى الحُكم، يعني هذا المبدأ تعزيز الفضائل ومنع الفساد والانحراف. وأخيرًا، يُعد احترام كرامة الإنسان وحقوقه الجوهرية من أهم المبادئ في الحُكم الإسلامي.

في هذا النظام، يجب أن يُعامل جميع الأفراد باحترام وتكريم بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، مع ضمان حقوقهم كاملة. في الحُكم الإسلامي، ينبغي أن تكون القوانين الإلهية والشرعية هي السائدة في المجتمع، حيث يُلزَم جميع الأفراد والمسؤولين الحكوميين بالالتزام بتلك القوانين. تُعتبر سيادة القانون والتمسك بالمبادئ الشرعية من الركائز الأساسية لأي نظام حُكم ضمن الإطار الإسلامي.

أحد المحاور المهمة في الحُكم الإسلامي هو مكافحة الفساد بجميع أشكاله، سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو أخلاقيًا. يعمل هذا النظام على وضع آليات مناسبة لمنع ظهور الفساد في المجتمع.

في نظام الحُكم الإسلامي، يكون الحُكام مسؤولين أمام الله وأمام الشعب. تقع على عاتقهم مسؤولية العمل وفق المبادئ الدينية والأخلاقية، كما يتحملون المسؤولية عن أخطائهم وأدائهم أمام الله وأمام الناس (رحمت‌الهي و آخرون، ۱۳۹۴ ش؛ كلانتري و آخرون، ۱۳۹۰ ش؛ إسماعيلي، ۱۴۰۲ ش؛ رنكريز، ۱۴۰۲ ش؛ رشيدي‌فرد، ۱۴۰۲ ش؛ كماليان و عبدالحسين‌زاده، ۱۴۰۰ ش؛ عابدي درچه و آخرون، ۱۳۹۹ ش).

دور الشعب في الحُكم الإسلامي

يشير المفكرون الشيعة في أغلب الأحيان إلى النماذج الأولى للحُكم الإسلامي، وخاصة في عهد الإمام علي(ع)، بوصفها أمثلةً على دور الشعب في الحُكم الإسلامي. كان الإصرار على العدالة، والمشاورة، والمشاركة مع الناس في عملية اتخاذ القرار من السمات البارزة لحُكم أمير المؤمنين(ع). تُظهر هذه السابقة التاريخية أن المشاركة في الحُكم ليست فقط متوافقة مع المبادئ الإسلامية، بل كانت جزءًا أساسيًا من الحُكم الإسلامي منذ مراحله الأولى.

في الإسلام، تحمل المشاركة دلالات متميزة عن تلك التي تُفهم في الأنظمة السياسية والقانونية الحديثة. إن مفهوم المشاركة أو المشاورة في الفكر الإسلامي يقوم على تحفيز الناس وإثارة رغبتهم في المشاركة، ويتم تفعيله من خلال آليات مثل: البيعة، الرقابة العامة، حق النصيحة، الدعوة إلى الخير، و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن هنا، يتضح أن المشاركة السياسية في الإسلام تحمل بعدًا أكثر شمولية وأخلاقية مقارنة بالمفهوم التقليدي في الأدبيات السياسية.

من الجدير بالذكر أنه في الحُكم الإسلامي، ورغم أهمية المشاركة العامة، هناك حدود أو "خطوط حمراء" واضحة تم وضعها لضمان احترام المبادئ الإسلامية وصيانتها.

مشاركة الشعب: يجب أن تكون مشاركة الشعب في عملية الحُكم منسجمة مع القوانين والقيم الإسلامية، وتُعتبر أي تفاعلات تتعارض مع هذه المبادئ غير مقبولة. ويشمل ذلك الالتزام بعدم انتهاك الشريعة في اتخاذ القرارات، وتجنب الفساد، ومنع الفُرقة (سيد موسوي و محمدي، ۱۳۹۵ ش؛ محسني، ۱۴۰۱ ش؛ واعظي و عصاره، ۱۳۹۹ ش؛ سليمان‌بور، ۱۳۹۴ ش؛ كلانتري و آخرون، ۱۳۹۰ ش؛ رحمت‌الهي و آخرون، ۱۳۹۴ ش).

أهم المبادئ الحاكمة لدور أصحاب المصلحة في الحُكم الإسلامي وفقًا للإسلام هي:

ـ **حاكمية الله:** المبدأ المركزي في الحُكم الإسلامي هو الاعتقاد بحاكمية الله (الله تعالى). يُشير هذا إلى أن الوِلاية تعود إلى الله وحده، وأن البشر يعملون خلفاء له في الأرض. يضع هذا المبدأ الشريعة الإلهية في صميم الحُكم، ويُلزم الحُكام بالعمل وفقًا للمعايير الأخلاقية والقانونية للإسلام.

يتمثل دور القادة في تنفيذ إرادة الله على الأرض وضمان تحقيق العدالة، والرحمة، وحماية كرامة الإنسان.

بناءً على ذلك، تتخذ الوِلاية في الحُكم الإسلامي شكلاً متعدد المستويات؛ بمعنى أن حاكمية الشعب وأصحاب المصلحة الآخرين تُستمد وتكتسب معناها ضمن حاكمية الله (واعظي وعصاره، ١٣٩٩ ش؛ سيد موسوي و محمدي، ١٣٩٥ ش)

ـ **الشورى:** في الفكر الإسلامي، تُعدّ الشورى (التشاور) ضرورة لمشاركة الشعب في الحُكم. يُلزم القادة بالتشاور مع العلماء، والخبراء، وممثلي المجتمع. ويستند هذا المبدأ إلى الآية ٣٨ من سورة الشورى، التي تنص على أن الأمور يجب أن تُقرّر من خلال التشاور المتبادل. تضمن الشورى أن يكون الحُكم مشتركًا وشاملًا لأصحاب المصالح المتعددين والمتنوعين على نطاق واسع (گرجي ازندرياني و أبو الحسني، ١٣٩٥ ش؛ رحمت‌الهي و آخرون، ١٣٩٤ ش).

ـ **حق الرقابة العامة:** يؤكد الخطاب الشيعي على حق عموم الشعب في الرقابة والمساءلة للحكومة. يتمتع المواطنون، جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المدنية، بحق مراقبة إجراءات الحكومة وضمان التزام القادة بالمبادئ وتحقيق الكفاءة. يتيح هذا المبدأ مشاركة عامة في الحُكم عبر مختلف أصحاب المصالح، مثل المجموعات المدنية، والإعلام، والمؤسسات القانونية (أحمدي سفيدان و عباسبور، ١٤٠٠ ش؛ رحمت‌الهي و آخرون، ١٣٩٤ ش).

ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** يفرض الفكر الإسلامي مشاركة عامة في الحُكم من خلال تعزيز مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. تقع على عاتق المؤسسات المدنية والأفراد مسؤولية تشجيع السلوك الحسن ومنع الأفعال السيئة في المجتمع. يُعتبر هذا المبدأ واجبًا دينيًا ومدنيًا على المواطنين، مما يتيح لهم المشاركة النشطة في تحقيق إدارة فعالة للمجتمع (عظيمي نيا و آخرون، ١٤٠٠ ش؛ عابدزاده، ١٣٩٨ ش؛ رحمت‌الهي و آخرون، ١٣٩٤ ش).

ـ **الانتخابات:** يدعم الإسلام الانتخابات كآلية حيوية لمشاركة الشعب في الحُكم. تمنح الانتخابات المواطنين فرصة اختيار ممثليهم على المستويين المحلي والوطني. ومن المتوقع أن يعمل هؤلاء الممثلون وفقًا للمبادئ الإسلامية والأهداف الكبرى، مع ضمان دمج صوت الشعب في عمليات اتخاذ القرار السياسي (ملك أفضلي أردكاني، ١٣٩١ ش).

ـ **المجتمع والعدالة والتنمية:** تسعى المؤسسات المختلفة إلى تعزيز رفاه المجتمع، والعدالة، وتنمية المجتمع. تُتيح هذه المؤسسات منصة للأفراد للمساهمة في الحُكم خارج الهياكل السياسية الرسمية. كما تتمتع النقابات المهنية، من خلال السلطة والآليات الممنوحة لها من قِبل الحُكم الإسلامي، بصلاحية وضع اللوائح والإشراف عليها في مجالات نشاطها (وفقًا لقانون نظام النقابات المهنية).

ـ المشاركة في التشريع: تُعدّ مشاركة الشعب في عملية التشريع في الحُكم الإسلامي أمرًا بالغ الأهمية. ولا تقتصر هذه المشاركة على التمثيل غير المباشر عبر الهيئات المنتخبة، بل تشمل أيضًا المشاركة المباشرة. ينص الدستور على أنه في القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المهمة للغاية، يمكن تنفيذ عمل السلطة التشريعية من خلال الاستفتاء والرجوع المباشر إلى آراء الشعب (وفقًا لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ محسني، ١٤٠١ ش؛ سليمانبور، ١٣٩٤ ش؛ رحمتالهي و آخرون، ١٣٩٤ ش؛ كلانتري و آخرون، ١٣٩٠ ش).

ـ فصل السلطات: على الرغم من أن فصل السلطات يُطرح في بعض النظريات الغربية كقيمة جوهرية بحد ذاتها، إلا أنه يُعتبر من منظور علماء الإسلام والحُكم الإسلامي نهجًا إجرائيًا لتحقيق الحُكم الرشيد. إضافةً إلى ذلك، فإن ما يُركز عليه في الحُكم الإسلامي هو فصل المهام لضمان مزيد من الكفاءة في إدارة هذه النُظم (حسني و أحمدي، ١٣٩٧ ش).

ـ البيعة: تحظى البيعة بمكانة رفيعة في إطار الإسلام. فقد حظي هذا المفهوم باهتمام خاص في القرآن الكريم، ونهج البلاغة، وكذلك في الروايات. بناءً على ذلك، كان الأنبياء وأولياء الله في الماضي يعتبرون أن متابعة الأمور السياسية وتحقيق أهداف الدين تتطلب بيعة الناس لهم. أما اليوم، فإن البيعة تُمارس غالبًا بأسلوب حديث، مثل الانتخابات والاستفتاءات العامة. ويُبرز هذا التطور القيمة الأساسية لرأي العامة ووجهات النظر الشعبية في تاريخ الإسلام (أخوان كاظمي و رستمي، ١٣٩٦ ش).

منهج البحث

في هذا البحث، تم استخدام طريقتين: تحليل المحتوى النوعي ومنهجية الأنظمة اللينة.

– تحليل المحتوى النوعي: تُعرض البيانات في تحليل المحتوى النوعي على شكل كلمات أو تصاميم مما يتيح إمكانية تمثيل وتفسير النتائج. في هذا النوع من التحليل، يُعد مكان ودلالة وحدات المعنى أكثر أهمية من تكرارها. يمكن أن يشمل موضوع تحليل المحتوى النوعي جميع أنواع الوثائق المسجلة. تميز تحليل المحتوى عن باقي طرق البحث بأنه يعتبر تحليل المحتوى منهجًا غير تداخلي لأنه يعتمد على البيانات الموجودة مسبقًا، مما يقلل من تأثير معرفة المبحوث بالتجربة على الإجابات. وكذلك يقبل تحليل المحتوى المعطيات غير المنظمة، على عكس أدوات مثل الاستبيانات التي تتطلب هيكلية محددة كما يمكن استخدام أي مصدر للتحليل، مما يعني أن قواعد تحليل المحتوى النوعي أقل تقييدًا.

– منهجية الأنظمة اللينة: تهدف هذه المنهجية إلى تقديم إطار تحليلي مرن يمكن تطبيقه على قضايا معقدة وغامضة (خنيفر و مسلمي، ١٣٩٦ ش). النموذج النهائي للبحث: في النموذج النهائي

المستخدم في البحث لاستكشاف العلاقات بين مكونات الحُكم التشاركي والحُكم الإسلامي، تم استلهام منهجية الأنظمة اللينة[1]. تتكون هذه المنهجية من ٧ مراحل.

في ها البحث، تم استخدام مرحلة النمذجة المفاهيمية ضمن منهجية الأنظمة اللينة لربط المكونات. تم نمذجة العبارات والمفاهيم المتشابهة في كل مرحلة.

– وفقًا لما ذكره تشكلند (١٩٨٩)، ينبغي للإجابة على الأسئلة التالية لتحديد العلاقات بدقة:

١. ما هي الإجراءات الضرورية للحصول على المدخلات المطلوبة لهذه العملية؟

٢. ما هي الإجراءات الضرورية للحصول على المخرجات من هذه العملية؟

٣. ما هي الإجراءات الضرورية لجعل المخرجات التي تم الحصول عليها متاحة وقابلة للاستخدام؟

– البيانات المستخلصة خلال مرحلة تحليل المحتوى النوعي توفر التعريفات الأساسية المطلوبة للنمذجة المفاهيمية. (تشكلند، ١٩٨٩). بالطبع! إليك الترجمة باللغة العربية الأكاديمية، مع الحفاظ على نفس الترتيب الوارد في النص الأصلي:

المضمونات المستخلصة: المضمونات المستخلصة في مرحلة تحليل المحتوى النوعي توفر التعريفات الجذرية المطلوبة للنمذجة المفاهيمية.

النتائج

في هذا القسم، تُعرض ثلاثة نتائج رئيسية للبحث:

١) في البداية، يتم إجراء مقارنة بين مفهوم الحُكم التشاركي والحُكم الإسلامي من خلال عشر زوايا رئيسية للحُكم، وتُعرض النتائج.

٢) بعد ذلك، يتم توضيح المستويات، والأدوار، ومجالات تدخل الشعب في الحُكم الإسلامي.

٣) في النهاية، يتم تقديم النموذج المفاهيمي للحُكم التشاركي ضمن سياق الحُكم الإسلامي.

١. الدراسة المقارنة بين "الحوكمة المشتركة" و"الحوكمة الإسلامية"

الجدول ٢: مقارنة بين الحوكمة المشتركة والحوكمة الإسلامية

الجانب	الحوكمة المشتركة	الحوكمة الإسلامية
مصدر السلطة	يتم توزيع السلطة بين عدة جهات معنية، بما في ذلك الحكومات والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية.	مصدر السلطة هو الله، ويتم تنفيذها بشكل متعدد المستويات من خلال الشريعة بواسطة الحكام والشعوب.

1. SSM

الجانب	الحوكمة المشتركة	الحوكمة الإسلامية
عملية اتخاذ القرار	يتم اتخاذ القرارات بناءً على التوافق، وغالباً ما تتضمن التفاوض والاتفاق بين الأطراف المعنية.	الشورى هو المبدأ الأساسي.
دور الدين	إطار محايد تجاه الأديان، على الرغم من إمكانية تكييفه في المجتمعات ذات الحوكمة الدينية لخدمة الحوكمة الإسلامية.	الحوكمة تعتمد على المبادئ الدينية المستمدة من الإسلام.
الشمولية	تتضمن مشاركة العديد من الجهات المعنية لضمان تمثيل متنوع.	الشمولية تكون ضمن إطار إسلامي مع التركيز على العدالة والإنصاف للجميع، على الرغم من أن الأدوار قد تختلف بناءً على النوع الاجتماعي والمكانة الاجتماعية.
الم المساءلة	جميع الأطراف المعنية مسؤولة بشكل مشترك، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال الشفافية والمسؤولية المشتركة.	جميع الأطراف المعنية مسؤولة أمام الله وأمام الأطراف المعنية الأخرى.
الشفافية	الشفافية في العمليات ضرورية لبناء الثقة بين الأطراف المعنية.	الشفافية مهمة، خاصة فيما يتعلق بالعدالة والكفاءة.
الإطار الأخلاقي	المبادئ الأخلاقية تعتمد على القيم المتباينة للأطراف المعنية.	الإطار الأخلاقي قائم على المبادئ الإسلامية مثل العدل والرحمة والأمانة.
الإطار القانوني	الإطارات القانونية عادةً ما تكون مرنة ويتم التفاوض عليها بناءً على احتياجات الأطراف المعنية.	الإطار القانوني مستمد من الشريعة التي تشمل جميع جوانب الحياة بما في ذلك الحوكمة.

٢. المستويات، الأدوار ومجالات مشاركة الشعب في الحوكمة الإسلامية

الجدول ٣: المستويات، الأدوار ومجالات مشاركة الشعب في الحوكمة الإسلامية

مجالات المشاركة	الأدوار	مستوى المشاركة
إدارة الشؤون المحلية وحل النزاعات	الوجهاء المحليون وكبار الشخصيات	المستوى المحلي/الاجتماعي
إدارة المدارس، المساجد والخدمات الاجتماعية	الممثلون في المجالس المحلية	
الأنشطة الخيرية (جمع وتوزيع الزكاة، الصدقات، الأوقاف)	المتطوعون والمواطنون النشطون	
الرفاه الاجتماعي والمبادرات الصحية العامة		
تقديم المشورة في السياسات المحلية والإقليمية	أعضاء المجلس (المجالس الاستشارية)	المستوى المؤسسي
النظم التعليمية والثقافية الإسلامية	الممثلون في المؤسسات الإسلامية	
التنمية الاقتصادية وبرامج الرفاه الاجتماعي	المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني	
تقديم توصيات سياسية في قضايا الحوكمة	الباحثون وعلماء الدين	
التنمية المستدامة وحماية البيئة	الناشطون البيئيون	

مجالات المشاركة	الأدوار	مستوى المشاركة
التشريع في إطار الشريعة	الممثلون المنتخبون في البرلمان الإسلامي (أو الهيئة الاستشارية)	المستوى السياسي/التشريعي
المشاركة في العمليات الاستشارية (الشورى)	أعضاء الأحزاب السياسية	
صياغة الافتراحات للقوانين والسياسات	الخبراء القانونيون والفقهاء	
الدفاع عن السياسات الرفاهية وحقوق الأقليات	المدافعون عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية	
المشاركة في جلسات المحاكم والإجراءات القانونية	الشهود وأعضاء هيئة المحلفين	
التخطيط الاقتصادي وأساليب العمل بما يتوافق مع الشريعة	رواد الأعمال والقادة التجاريون	المستوى السياسي/الاقتصادي
تطوير الأنظمة المالية الإسلامية (الصكوك، البنوك الإسلامية)	المصرفيون الإسلاميون والخبراء الماليون	
الأجور العادلة، حقوق العمال والعدالة الاقتصادية	النقابات العمالية والجمعيات المهنية	
المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بناءً على المبادئ الإسلامية		
زيادة الوعي العام حول القضايا والمصالح العامة	الصحفيون وأهل الإعلام والشخصيات العامة	المستوى السياسي/الإعلامي والاتصالات
الشفافية في الحُكم	النشطاء الرقميون وشبكات التواصل الاجتماعي	
تشجيع المساءلة وتعزيز الوحدة في الحوكمة	المجتمع المدني	
تعزيز التضامن الإسلامي العالمي والدفاع عن حقوق المسلمين	العلماء والمفكرون	المستوى الدولي
	المنظمات الإسلامية في المحافل الدولية	

٣. النموذج المفاهيمي للحوكمة المشتركة في سياق الحوكمة الإسلامية

باستخدام منهجية الأنظمة اللينة والدراسة المقارنة للخصائص الأساسية للحوكمة المشتركة (كالطبيعة الشبكية، التعددية المستويات، والتعددية المركزية) ومبادئ دور أصحاب المصلحة في الحوكمة من منظور الإسلام، يمكن تقديم النموذج المفاهيمي التالي للعلاقة. على هذا الأساس تدل مبادئ مثل الشورى، والبيعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى الشبكية في الحوكمة الإسلامية و يُبرز الطابع الشبكي للحوكمة الإسلامية. وسيادة الله، والرقابة العامة، والانتخابات، يظهر تعددية المستويات في نظام الحوكمة الإسلامية. و مبادئ فصل السلطات، المؤسسات المدنية والنقابية، والمشاركة في التشريع، يوضح التعددية المركزية للحوكمة الإسلامية.

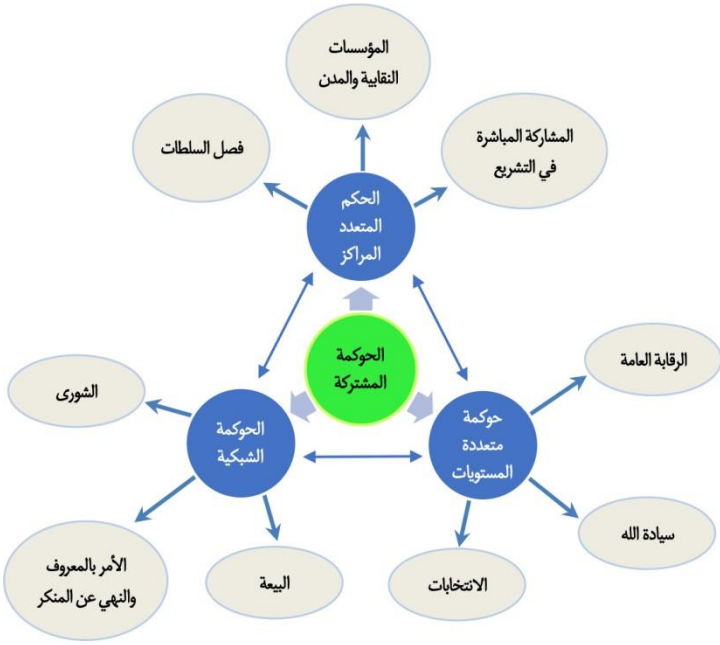

النموذج المفاهيمي للحكم المشترك في الحوكمه الإسلاميه

المصادر

القرآن الكريم.

احمدی سفیدان، حسین؛ عباسپور، عمران. (۱۴۰۰ ش). الرقابة على السلطة السياسية من منظور القرآن. *أبحاث المعارف القرآنية*، ۱۲(۴۶)، صص۱۰۷-۱۳۶.

إخوان‌كاظمي، مسعود؛ رستمي، سجاد. (۱۳۹۶ ش). البيعة وأشكالها في الفكر السياسي الإسلامي. *بحوث الأمم*، ۲۵(۲)، صص۶۳-۷۷.

اسماعیلی، مجید. (۱۴۰۲ ش). دراسة معايير شرعية القيادة والطاعة في الإدارة مع التركيز على أسس الحوكمة الإسلامية. *بحوث الفقه الاجتماعي*، ۱۲(۱)، صص۲۳۱-۲۵۸.

حسنی، سید محمدهادی؛ احمدی، مرتضی. (۱۳۹۷ ش). نظرة تاريخية إلى فصل السلطات في الإسلام. *أفكار القانون العام*، ۱۳(۷)، صص۲۳-۴۲.

خنیفر، حسین؛ مسلمی، ناهید. (۱۳۹۶ ش). *الأصول والأسس لمناهج البحث الكيفي*. (ج. ۱). طهران: منشورات نگاه دانش.

الدستور لجمهورية إيران الإسلامية.

رحمت‌الهی، حسین؛ آقامحمدآقایی، احسان؛ کاکا، فاضل. (۱۳۹۴ ش). مكانة المشاركة في الفكر السياسي الإسلامي. *بحوث الفقه*، ۱۱(۳)، صص۵۷۵-۶۰۰.

رشیدی‌فرد، سید حسین. (۱۴۰۲ ش). وظائف النظام السياسي في نهج البلاغة (الرسائل ۳۲ إلى ۷۰). *بحوث الدراسات الإسلامية المعاصرة*، ۱(۶)، صص۱-۱۶.

رنگریز، حسن. (۱۴۰۲ ش). تصميم نموذج الحوكمة الإسلامية بناءً على التعاليم الدينية. *بحوث الثورة الإسلامية*، ۱۳(۴۶)، صص۱-۲۱.

سلیمان‌پور، علی. (۱۳۹۴ ش). صدر الإسلام كنموذج للجمهورية الإسلامية. *بحوث التاريخ*، ۱۰(۴۰)، صص۸۹-۱۰۷.

سید موسوی، سید حسین؛ محمدی، علیرضا. (۱۳۹۵ ش). أسس الحاكمية السياسية في القرآن. *الحكومة الإسلامية*، ۲۱(۲)، صص۸۱-۱۱۲.

عابدزاده، اصغر. (۱۳۹۸ ش). الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الواجبات والمحظورات. *الدراسات القرآنية*، ۱۰(۳۷)، صص۳۶۱-۳۹۲.

عابدی‌درچه، محسن؛ زارعی، بهادر؛ احمدی، سید عباس؛ پیشگاهی‌فرد، زهرا. (۱۳۹۹ ش). تحليل مقارن لنموذجي الحوكمة الإسلامية المتعالية والحوكمة الجيدة. *بحوث الثورة الإسلامية*، ۹(۳)، صص۱۶۳-۱۸۲.

عظیمی‌نیا، فرخنده؛ کریمی‌نیا، محمدمهدی؛ انصاری‌مقدم، مجتبی. (۱۴۰۰ ش). دراسة العلاقة بين الحكومة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. *الإنجازات الجديدة في دراسات العلوم الإنسانية*، ۳۸(۴)، صص۳۴-۴۴.

کلانتری، ابراهیم؛ قاضوی، سید حسن؛ انوریان اصل، حامد. (۱۳۹۰ ش). مدخل إلى أسس المشاركة في الفكر السياسي الإسلامي. *دراسات الثورة الإسلامية*، ۸(۲۶)، صص۳۹-۶۸.

كماليان، سيد يوسف؛ عبدالحسين‌زاده، عبدالحميد. (١۴٠٠ ش). نموذج السياسات الشاملة للنظام السياسي بناءً على القرآن الكريم. *بحوث الثورة الإسلامية*، ٣۶(١٠)، صص٢٨٥-٣١۶.

گرجی ازندریانی، علی‌اکبر؛ ابوالحسنی، محسن. (١٣٩۵ ش). دور الشورى في إدارة الشؤون العامة: صانعة قرار أم مشورة فقط؟ *القانون العام*، ۵(١٣)، صص١٠٩-١٣٣.

محسنی، محمدقاسم. (١۴٠١ ش). المشاركة السياسية من منظور القرآن الكريم. *المعارف الإسلامية والعلوم السياسية*، ٢٠(۵)، صص۴٧-۶۴.

ملک افضلی اردکانی، محسن (١٣٩١ ش). طبيعة وحكم "المشاركة في الانتخابات" من منظور الفقه السياسي الإسلامي. *الحكومة الإسلامية*، ١٧(۴)، صص٨٣-١٠٨.

واعظی، احمد؛ عصاره، عبدالله (١٣٩٩ ش). العلاقة بين الحاكمية الإلهية وحق حاكمية الإنسان في قبول أو رفض إرادة الله التشريعية. *العلوم السياسية*، ٢٣(٩٠)، صص٣۵-۵۶.

References

Abedi-Dorcheh, M., Zarei, B., Ahmadi, S. A. & Pishgahifard, Z. (2020). A comparative explanation of two approaches: Islamic transcendent governance and good governance. *Islamic Revolution Studies*, 9(3), pp. 163–182. [In Persian]

Abedzadeh, A. (2019). Enjoining good and forbidding evil: Do's and don'ts. *Quranic Studies*, 10(37), pp. 361–392. [In Persian]

Ackerman, J. (2004). Co-governance for accountability: beyond "exit" and "voice". *World Development*, 32(3), pp. 447-463.

Ackerman, J. M. (2013). From co-production to co-governance. In: *New public governance, the third sector, and co-production* (pp. 101-126). Routledge.

Addink, H. (2019). *Good governance: Concept and context*. Oxford University Press.

Agrawal, A. (1999). Accountability in decentralization: A framework with South Asian and West African cases. *The journal of developing areas*, 33(4), pp. 473-502.

Agrawal, A. (2020). *Environmentality: technologies of government and the making of subjects.* Duke University Press.

Ahmadi Sefidan, H. & Abbaspour, O. (2021). Oversight of political power from the perspective of the Quran. *Quranic Teachings Research Journal*, 12(46), pp. 107–136. [In Persian]

Akhavan-Kazemi, M. & Rostami, S. (2017). Allegiance (*bayʿa*) and its forms in Islamic political thought. *Nations Research*, 25(2), pp. 63–77. [In Persian]

Ansell, C. & Gash, A. (2008). Collaborative governance in theory and practice. *Journal of public administration research and theory*, 18(4), pp. 543-571.

Armitage, D., Berkes, F. & Doubleday, N. (Eds.). (2010). *Adaptive co-management: collaboration, learning, and multi-level governance.* UBC Press.

Azimi-Nia, F., Karimi-Nia, M. M. & Ansari-Moghadam, M. (2021). Examining the relationship between governance and *enjoining good and forbidding evil*. *New*

Achievements in Humanities Studies, 38(4), pp. 34–44. [In Persian]

Berkes, F. (2009). Evolution of co-management: Role of knowledge generation, bridging organizations and social learning. *Journal of environmental management*, 90(5), pp. 1692-1702.

Berkes, F. (2017). *Sacred ecology*. Routledge.

Botchway, F.N. (2000). Good governance: the old, the new, the principle, and the elements. *Fla. J. Int'l L.*, no.13, pp.159.

Checkland, P. B. (1989). Soft systems methodology. *Human systems management*, 8(4), pp. 273-289.

Cornwall, A. & Shankland, A. (2008). Engaging citizens: lessons from building Brazil's national health system. *Social science & medicine*, 66(10), pp. 2173-2184.

Emerson, K. (2015). *Collaborative Governance Regimes*. Georgetown University Press.

Emerson, K., Nabatchi, T. & Balogh, S. (2012). An integrative framework for collaborative governance. *Journal of public administration research and theory*, 22(1), pp. 1-29.

Eriksson, K. (2012). Self-service society: Participative politics and new forms of governance. *Public Administration*, 90(3), pp. 685-698.

Esmaeili, M. (2023). Examining the criteria for the legitimacy of command and obedience in management with an emphasis on the foundations of Islamic governance. *Journal of Social Jurisprudence Research*, 12(1), pp. 231–258. [In Persian]

Fung, A. (2009). *Empowered participation: Reinventing urban democracy*. Princeton University Press.

Fung, A. (2015). Putting the public back into governance: The challenges of citizen participation and its future. *Public administration review*, 75(4), pp. 513-522.

Gorji Azandariani, A. A. & Abolhasani, M. (2016). The role of councils (*shura*) in public affairs management: Decision-making or decision-shaping? *Public Law Knowledge*, 5(13), pp. 109–133. [In Persian]

Grindle, M. S. (2009). *Going local: decentralization, democratization, and the promise of good governance.* Princeton University Press.

Hasani, S. M. H. & Ahmadi, M. (2018). A historical perspective on the separation of powers in Islam. *Public Law Thoughts*, 13(7), pp. 23–42. [In Persian]

Healey, P. (2020). *Collaborative planning: Shaping places in fragmented societies.* Bloomsbury Publishing.

Hooghe, L. & Marks, G. (2001). *Multi-level governance and European integration*. Rowman & Littlefield.

Jasanoff, S. (2005). *Designs on nature: Science and democracy in Europe and the United States.* Princeton University press.

Jones, C. (2023). Co-Governance and the Case for Shared Decision Making. *Policy Quarterly*, 19(2), pp. 3-8.

Jordan, A., Huitema, D., Van Asselt, H. & Forster, J. (Eds.). (2018). *Governing climate change: Polycentricity in action?* Cambridge University Press.

Kalantari, E., Ghazavi, S. H. & Anvarian Asl, H. (2011). An introduction to the foundations of participation in Islamic political thought. *Islamic Revolution Studies*, 8(26), pp. 39–68. [In Persian]

Kamalian, S. Y. & Abdolhossein-Zadeh, A. (2021). A comprehensive policy model for the political system based on the Holy Quran. *Islamic Revolution Studies*, 36(10), pp. 285–316. [In Persian]

Khanifar, H. & Moslemi, N. (2017). *Principles and foundations of qualitative research methods*. (vol. 1). Tehran: Negah Danesh Publications. [In Persian]

Madej, M. (2023). Participative Governance Tools in the Polish Local Government. *Halduskultuur*, 22(2), pp. 50-66.

Malek Afzali Ardakani, M. (2012). The nature and ruling on "participation in elections" from the perspective of Islamic political jurisprudence. *Islamic Governance*, 17(4), pp. 83–108. [In Persian]

Manfredi, F. & Maffei, M. (2008). Co-governance and co-production: from the social enterprise towards the public-private co-enterprise. In *The Third Sector in Europe* (pp. 195-220). Routledge.

Marks, G. & Hooghe, L. (2004). *Contrasting visions of multi-level governance*. https://doi.org/10.1093/0199259259.003.0002

Memon, P. A. & Kirk, N. (2012). Role of indigenous Māori people in collaborative water governance in Aotearoa/New Zealand. *Journal of Environmental Planning and Management*, 55(7), pp. 941-959.

Mohseni, M. Q. (2022). Political participation from the perspective of the Holy Quran. *Islamic Teachings and Political Science*, 20(5), pp. 47–64. [In Persian]

Newman, J. (2005). Participative governance and the remaking of the public sphere. In: *Remaking governance* (pp. 119-138). Policy Press.

O'leary, R. & Vij, N. (2012). Collaborative public management: Where have we been and where are we going? *The American review of public administration*, 42(5), pp. 507-522.

Ostrom, E. (1990). *Governing the commons: The evolution of institutions for collective action*. Cambridge university press.

Ostrom, E. (2017). Polycentric systems for coping with collective action and global environmental change. In: *Global justice* (pp. 423-430). Routledge.

Paquet, G. & Wilson, C. (2011). Collaborative co-governance as inquiring systems. *Optimum Online*, 41(2), pp. 2-16.

Peixoto, T. & Sifry, M. L. (2017). *Civic tech in the global south*. World Bank Publications-Books.

Popescu, L. G. (2013). From a holistic approach of public policy to co-governance. *Theoretical and Applied Economics*, 20(7), pp. 584.

Provan, K. G. & Kenis, P. (2008). Modes of network governance: Structure, management, and effectiveness. *Journal of public administration research and theory*, 18(2), pp. 229-252.

Rahmatollahi, H., Aghamohammadaghai, E. & Kaka, F. (2015). The role of participation in Islamic political thought. *Jurisprudential Studies*, 11(3), pp. 575–600. [In Persian]

Rangriz, H. (2023). Designing an Islamic governance model based on religious teachings. *Islamic Revolution Research Journal*, 13(46), pp. 1–21. [In Persian]

Rashidifard, S. H. (2023). Functions of the political system in *Nahj al-Balagha* (Letters 32–70). *Contemporary Islamic Studies Research*, 1(6), pp. 1–16. [In Persian]

Rhodes, R. A. W. (1996). *The New Governance: Governing Without Government.* Political Studies/Oxford Univercity Press.

Røiseland, A. (2010). Local self-government or local co-governance? *Lex localis-Journal of Local Self-Government*, 8(2), pp. 133-145.

Seyed-Mousavi, S. H. & Mohammadi, A. (2016). Foundations of political governance in the Quran. *Islamic Governance*, 21(2), pp. 81–112. [In Persian]

Soleimanpour, A. (2015). Early Islam as a model of Islamic republicanism. *Historical Research Journal*, 10(40), pp. 89–107. [In Persian]

Sørensen, E. & Torfing, J. (2005). The democratic anchorage of governance networks. *Scandinavian political studies*, 28(3), pp.195-218.

Strokosch, K. & Osborne, S. P. (2020). Co-experience, co-production and co-governance: an ecosystem approach to the analysis of value creation. *Policy & Politics*, 48(3), pp. 425-442.

Susskind, L. & Cruikshank, J. (1987). *Breaking the impasse*. New York.

Talpin, J. (2012). When democratic innovations let the people decide: An evaluation of co-governance experiments. In: *Evaluating democratic innovations* (pp. 184-206). Routledge.

The Constitution of the Islamic Republic of Iran. [In Persian]

Tsujinaka, Y., Ahmed, S. & Kobashi, Y. (2013). Constructing co-governance between government and civil society: An institutional approach to collaboration. *Public Organization Review*, no. 13, pp. 411-426.

Vaezi, A. & Osareh, A. (2020). The relationship between divine sovereignty and human sovereignty in accepting or rejecting God's legislative will. *Political Science*, 23(90), p. 35–56. [In Persian]

Wampler, B. (2010). *Participatory budgeting in Brazil: Contestation, cooperation, and accountability.* Penn State Press.